

Distr.: General
27 September 2004
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون

البند ١٠٥ (ب) من جدول الأعمال

مسائل حقوق الإنسان: مسائل حقوق الإنسان،
بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي
بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

الحق في الغذاء

مذكرة من الأمين العام*

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة التقرير المؤقت الذي أعده جان
زيغلر، المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني بالحق في الغذاء، وفقا لقرار الجمعية العامة
١٨٦/٥٨.

موجز

يقدم المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء فيما يلي تقريره الرابع إلى الجمعية بناء على
طلبها بقرارها ١٨٦/٥٨ وقرار لجنة حقوق الإنسان ١٩/٢٠٠٤.
ويفتتح التقرير بعرض عام للوضع الحالي للجوع في العالم، ويستعرض أنشطة المقرر
الخاص خلال العام الماضي، ثم يتناول حالات تثير قلقا خاصا بالنسبة للحق في الغذاء.
والأبناء المفزعة هي أن الجوع في زيادة مستمرة. فطبقا لآخر تقارير منظمة الأغذية
والزراعة للأمم المتحدة، فإن عدد ضحايا نقص التغذية الدائم والحاد قد زاد منذ آخر تقرير

* قدم هذا التقرير بعد الموعد النهائي المحدد في قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، بسبب الحاجة إلى عقد
مشاورات إضافية مع الوكالات المتخصصة، حتى يتضمن التقرير أحدث المعلومات المتوافرة.

لها. فهناك الآن ٨٤٢ مليون نسمة يعانون من نقص التغذية في عالم ينتج بالفعل غذاء أكثر مما يكفي لإطعام سكان العالم. إن مستويات الجوع تزيد عاما بعد عام منذ أن انعقد مؤتمر القمة العالمي للأغذية عام ١٩٩٦، عندما وعدت الحكومات بتخفيض عدد ضحايا الجوع. فالجوع يقتل الآن من البشر أكثر مما تقتل أي حرب معاصرة أو هجمة إرهابية. وهناك طفل دون الخامسة يموت كل خمس ثوان بسبب الأمراض التي لها علاقة بالجوع. ومما يثير السخط أننا ندع الجوع يفتك بهذه الأعداد الكبيرة من صغار الأطفال. إن الحق في الغذاء هو حق من حقوق الإنسان، وهو حق أصيل في كل إنسان.

إن المقرر الخاص يشعر بقلق بالغ للأوضاع الراهنة في عدد من البلدان والمناطق، وعلى الأخص في السودان، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وكوبا، والأراضي الفلسطينية المحتلة. وهو يحث حكومي السودان وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على القيام بعمل فوري لوقف الانتهاكات لحق شعبيهما في الغذاء. كما يحث حكومة إسرائيل، باعتبارها سلطة احتلال، على احترام التزاماتها بموجب قانون حقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني إزاء حق السكان الذين يعيشون في الأراضي الفلسطينية المحتلة في الغذاء. كما يحث حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على أن تكف عن التدابير التي تتخذها من جانبها والتي تضر بحق السكان الذين يعيشون في كوبا في الغذاء.

وحتى يمكن إنفاذ الحق في الغذاء، لا بد من تطوير الفهم العام لهذا الحق بصورة أفضل. ففي الوقت الحاضر، يقوم الفريق الحكومي الدولي العامل في منظمة الأغذية والزراعة بعمل مشروع "مبادئ توجيهية طوعية" تهدف إلى مساعدة الحكومات في مساعيها الرامية إلى إعمال الحق في الغذاء على أساس نهج للأمن الغذائي قائم على الحقوق. ويحتوي التقرير على استكمال لهذه العملية، وإن كان يلاحظ أن مشروع هذه المبادئ التوجيهية قد يظل ضعيفا نسبيا لأن بعض الحكومات لا تبدي رغبة في تعزيز حماية الحق في الغذاء. ويحث المقرر الخاص الحكومات على التركيز على هدف الحق في الغذاء بالنسبة للجميع، وعلى تعزيز المبادئ التوجيهية النهائية.

وفي الفصل الأخير يتناول التقرير قضية جديدة ناشئة لها أهميتها بالنسبة للحق في الغذاء. ففي كثير من البلدان، لا سيما في آسيا، بل وفي أفريقيا وأمريكا اللاتينية أيضا، يعتمد الكثير من المجتمعات المحلية على الأسماك والموارد السمكية في حصولهم على الطعام وفي كسب معيشتهم. ومع ذلك، فإن إعادة الهيكلة التي تحدث لتجارة الأسماك والصناعات السمكية لها أحيانا تأثيراتها السلبية على معيشة الصيادين في المصايد الحرفية والمصايد المعيشية وعلى أمنهم الغذائي، تاركة وراءها الكثيرين في هذا التوجه نحو التصنيع والخصخصة

والتصدير. ولا بد من الحيلة لئلا تسفر التغييرات في السياسات والبرامج عن الإبعاد الفعلي للصيادين الحرفيين والمعيشيين عن أماكن صيدهم، وينبغي ضمان ألا يفضي تحول حرفة الصيد نحو التصنيع والخصخصة والتصدير إلى نقل حقوق الفقراء ومواردهم إلى أيدي الأغنياء. فالحق في الغذاء معناه أساسا الحق في أن يكون الإنسان قادرا على إطعام نفسه بكرامة، وهو يتطلب بالتالي، من بين ما يتطلبه، القيام بعمل إيجابي لحماية وسائل كافية للعيش، لا سيما عندما تكون البدائل محدودة. والحق في الغذاء يتطلب احترام هذا الحق وحمایته والوفاء به من أجل الجميع، بمن فيهم المجتمعات المحلية للصيادين المهمشين.

ويختتم التقرير بمجموعة من التوصيات.

المحتويات

الفقرات	الصفحة
أولا - مقدمة	١٥-١ ٥
ثانيا - الحالات التي تثير قلقا خاصا	٢٤-١٦ ١٠
ثالثا - استكمال "للمبادئ التوجيهية الطوعية" عن الحق في الحصول على غذاء كاف ..	٣٢-٢٥ ١٤
رابعا - الحق في الحصول على غذاء كاف ومعيشة صيادي الأسماك	٦٠-٣٣ ١٧
خامسا - الاستنتاجات والتوصيات	٦٢-٦١ ٢٨

أولا - مقدمة

١ - يقدم المقرر الخاص فيما يلي تقريره الرابع إلى الجمعية العامة استجابة للطلب الوارد في قرارها ١٨٦/٥٨ وطلب لجنة حقوق الإنسان في قرارها ١٩/٢٠٠٤.

٢ - مما يثير السخط في القرن الحادي والعشرين أن طفلا دون الخامسة يموت كل خمس ثوان من أمراض لها علاقة بالجوع^(١). وهو ما يعني أن أكثر من ستة ملايين طفل صغير سيفتك بهم الجوع بحلول نهاية عام ٢٠٠٤. وسيقتل الجوع من البشر أكثر مما قتلت كل الحروب التي حدثت في تلك السنة. ومع ذلك، فأين هي الحرب ضد الجوع؟ لقد أشارت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في آخر تقرير لها عن حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم ٢٠٠٣ إلى "حدوث انتكاسة في الحرب ضد الجوع". فقد زاد عدد من يعانون من نقص التغذية الدائم والخطير إلى ٨٤٢ مليون نسمة، بعد أن كان ٨٤٠ مليون نسمة في آخر تقرير لها. ورغم التقدم الذي حدث في أوائل التسعينيات، فإن عدد ضحايا نقص التغذية المزمّن زاد بمقدار ١٨ مليون نسمة فيما بين الفترتين ١٩٩٥-١٩٩٧ و ١٩٩٩-٢٠٠١. ورغم حدوث تقدم كبير مؤخرا في ١٩ بلدا، فإن الاتجاه العام الآن ينحو نحو التراجع، لا نحو التقدم لإعمال الحق في الغذاء. فهناك عدد من البلدان الكثيفة السكان انزلق نحو الاتجاه الخاطئ، مثل إندونيسيا وباكستان والسودان ونيجيريا والهند. أما التقدم الذي حدث في الصين فقد بدأ يتباطأ. وقد حذر تقرير لمنظمة الأغذية والزراعة من أن "احتمالات الوصول إلى الهدف الذي حدده مؤتمر القمة العالمي للأغذية بتقليل عدد الجياع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ يبدو هدفا يزيد ابتعادا". فقد زادت حالات الجوع بدلا من أن تنقص منذ عام ١٩٩٦، وهو أمر ينطوي على سخيرية من الوعود التي أطلقتها الحكومات في مؤتمري القمة العالميين اللذين عقدا عامي ١٩٩٦ و ٢٠٠٢، ومن الوعود التي جاءت في الأهداف الإنمائية للألفية.

٣ - ليس الجوع بالأمر الذي لا مفر منه، وليس أيضا بالأمر المقبول. فنحن نعيش في عالم أغنى مما كان في أي وقت مضى، وهو عالم قادر تماما على استئصال الجوع. وليس هناك أي أسرار في كيفية استئصال الجوع وليست هناك حاجة إلى تقنيات جديدة، كل ما هنالك أن الأمر بحاجة إلى التزام سياسي بتحدي السياسات القائمة التي تزيد الغني غنى والفقير فقرا. لقد حان الوقت للاعتراف التام بالحق في الغذاء كحق من حقوق الإنسان يستحق إنفاذه بالكامل، مثله مثل أي حق آخر من حقوق الإنسان. فمن غير المقبول النظر إلى الحق في التحرر من الجوع والحق في الحصول على غذاء كاف باعتبارهما "تطلعات" فحسب لا حقوقا حقيقية من حقوق الإنسان تلتزم الحكومات باحترامها وإنفاذها.

٤ - الحق في الغذاء هو حق من حقوق الإنسان، المحمية بموجب قانون حقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني. وقد عرّفه الثّقاة في التعليق العام رقم ١٢ للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما يلي: ”يتم إعمال الحق في الغذاء الكافي عندما يتاح ماديا واقتصاديا لكل رجل وامرأة وطفل بمفرده أو مع غيره من الأشخاص، في كافة الأوقات، سبيل الحصول على الغذاء الكافي أو وسائل شرائه (الفقرة ٦)“. واستلهم المقرر الخاص روح التعليق العام، فاعتمد تعريفا عمليا للحق في الغذاء:

”الحق في الغذاء هو الحق في الحصول بشكل منتظم، دائم ودونما عائق، إما بصورة مباشرة أو بواسطة مشتريات نقدية، على غذاء واف وكاف من الناحيتين الكمية والنوعية، يتفق مع التقاليد الثقافية للشعب الذي ينتمي إليه المستهلك ويكفل له حياة بدنية ونفسية، فردية وجماعية، مرضية وكريمة وخالية من القلق“.

(E/CN.4/2001/53، الفقرة ١٤).

٥ - إن الحق في الغذاء يعني أن تتحمل الحكومات واجباتها تجاه شعوبها، وهذه الواجبات هي احترام الحق في الغذاء وحمايته والوفاء به. ومعنى الالتزام باحترام الحق في الغذاء ألا تقوم الحكومات بأي أعمال تؤثر سلبا على الفرص المتاحة للسكان للحصول على الغذاء. ومعنى هذا ألا تلجأ الحكومات، مثلا، إلى إرغام السكان على التروح من أراضيهم أو مزارعهم أو تدمير محاصيلهم أو غذاءهم بصورة استبدادية، أو استخدام الغذاء كسلاح سياسي، أو تقييد فرص الحصول على المعونة الغذائية الإنسانية. أما الالتزام بحماية الحق في الغذاء فيعني ضرورة أن تحمي الحكومات شعوبها من أي نتائج سلبية لعوامل أخرى قوية، ويعني أيضا ضرورة أن تضع الحكومة قواعد مناسبة لمنع تسمم مياه الشرب مثلا، ولمنع الحرمان من الحصول على المياه بعد عملية خصخصتها مثلا، أو حماية السكان من سوء استخدام سلطة الشركات. وأخيرا، فإن الالتزام بالوفاء بالحق في الغذاء معناه أن تفعل الحكومات كل ما في سلطتها لتخلق بيئة مواتية تكفل لجميع الناس القدرة على أن يطعموا أنفسهم بكرامة. فالحق في الغذاء يدور أساسا حول تمكين الفرد من أن يطعم نفسه بكرامة. والحكومات مسؤولة عن أن تكفل للجميع، بمن فيهم أشد الناس فقرا وأكثرهم تضررا من التمييز، وسيلة مناسبة للمعيشة للمحافظة على أمنهم الغذائي. ولا بد للحكومات، كحل أخير، أن توفر شبكات أمن اجتماعي أو غير ذلك من أشكال الدعم للسكان الذين لا يستطيعون إطعام أنفسهم لأسباب خارجة عن إرادتهم وينبغي توفير هذا الدعم باعتباره حقا لا إحسانا، محافظة على كرامة الإنسان. وكما أوضحت منظمة الأغذية والزراعة، فإنه ”نهج للأمن الغذائي قائم على الحقوق يؤكد على إشباع الحاجات الأساسية باعتبارها حقا لا مجرد صدقة“^(٢).

٦ - ويدرك المقرر الخاص أن بعض الحكومات ينفر من مبدأ الحق في الحصول على غذاء كاف أو حتى مشروعيته، فمنها من يشعر بذلك لأنها تعتقد أن هذا المبدأ لا يتفق مع نظامها القضائي أو السياسي، ومنها من يرجع ذلك إلى أن هذا المبدأ لا يتفق مع الاقتصاد القائم على السوق. ومع ذلك، فإن المقرر الخاص يود أن يوضح أن الحق الإنساني في الحصول على غذاء كاف، لا يسعى لأكثر من ضمان التحرر من الجوع والحصول على الغذاء لكل إنسان في كل الأوقات، فليس من المقبول اليوم ترك الناس تموت بسبب المجاعة في أي مكان من العالم. فمن حق كل البشر أن يعيشوا بكرامة متحررين من الجوع.

الأنشطة الأخيرة للمقرر الخاص

٧ - اشتمل عمل المقرر الخاص في الحرب من أجل الحق في الغذاء ومن أجل القيام بالولاية المنوطة به، على العديد من الأنشطة في السنة الأخيرة. فقد قدم المقرر الخاص تقريره إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها الستين المعقودة في نيسان/أبريل ٢٠٠٤، وهو التقرير الذي أبرز المسائل المتعلقة بالسيادة الغذائية والشركات عبر الوطنية فيما يتصل بالحق في الغذاء، بالإضافة إلى تقارير عن بعثاته إلى بنغلاديش والأراضي الفلسطينية المحتلة (E/CN.4/2004/10 والضميمة ١ و ٢). وقام حتى الآن هذا العام بزيارات قطرية إلى إثيوبيا (شباط/فبراير ٢٠٠٤) ومنغوليا (آب/أغسطس ٢٠٠٤) بغرض تحليل وتحفيز الجهود الرامية إلى تحقيق الحق في الغذاء الكافي. وهو ينوي القيام في المستقبل القريب بزيارة جنوب أفريقيا وغواتيمالا والهند لتحليل أوضاع الحق في الغذاء وليستفيد من النماذج الإيجابية لمحاربة الجوع في هذه البلدان.

٨ - وطلب المقرر الخاص أيضا أن يقوم بزيارات لكل من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وميانمار، ولكنه لم يتلق درا من حكومتيهما.

٩ - وواصل المقرر الخاص إصدار نداءات عاجلة وبيانات صحفية، سواء بمفرده أو بالمشاركة مع المقرر الخاصين الآخرين، في الحالات العاجلة المتعلقة بالحق في الحصول على غذاء كاف في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ورومانيا، وزمبابوي، والسودان. كما كتب المقرر الخاص إلى الحكومات يطلب منها معلومات عن الانتهاكات المزعومة للحق في الحصول على غذاء كاف، مثل ما يتعلق بحالات خاصة في الفلبين وميانمار والهند. وكان المقرر الخاص ما زال ينتظر ردود الحكومات المعنية، فيما عدا حكومتي رومانيا والهند، وقت تقديم هذا التقرير. ويشعر المقرر الخاص بالامتنان لرئيس الاتحاد الأوروبي للمعلومات التي تلقاها ردا على رسالته التي وجهها إليه، مرفقا بها تقريره المشار إليه أعلاه عن بعثته إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة.

١٠ - وبالإضافة إلى قيام المقرر الخاص برصد الحالات التي تثير القلق وانتهاكات الحق في الغذاء، فقد تابع التطورات الإيجابية المتعلقة بالحق في الغذاء. وهو يواصل متابعته للمبادرات الإيجابية التي اتخذت في سيراليون، والبرازيل، والهند، وجنوب أفريقيا، بالإضافة إلى متابعته للتطورات في هندوراس وأوغندا. وهو يثني على مبادرة المنظمات غير الحكومية بتعيين مقررين خاصين وطنيين في البرازيل، ويحافظ على الاتصال الوثيق بالمقرر الخاص الوطني المعني بالحق في الغذاء. ويوصي بأن تدرس البلدان الأخرى هذه التجربة، بهدف إقامة آليات مماثلة لرصد عملية تحقيق الحق في الحصول على غذاء كاف. وهناك أيضا عدد من التطورات الهامة الأخرى في البرازيل، مثل مبادرة الحكومة لإعادة إنشاء المجلس الوطني للأمن الغذائي والتغذوي، والاقتراح الداعي إلى إنشاء إطار قانوني لتشجيع الحق في الغذاء، إلى جانب آليات لرصد انتهاكات هذا الحق. وسوف تعقد في البرازيل في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ حلقة دراسية دولية لمناقشة الإطار القانوني الوطني للحق في الغذاء، وهو ما سيخطط بهذه العملية خطوة ملموسة نحو الأمام.

١١ - شارك المقرر العام وفريقه أيضا في العديد من الاجتماعات الحكومية واجتماعات المنظمات غير الحكومية ومنظمات الأمم المتحدة من أجل إثارة الوعي بالحق في الحصول على غذاء كاف، وقد تأثر بالفعل بالالتزام المتزايد من جانب العديد من المنظمات بالتوجه نحو فهم أفضل للحق في الحصول على غذاء كاف وإعمال هذا الحق. وفي عمله مع وكالات الأمم المتحدة لتشجيع الحق في الغذاء، رحب المقرر الخاص بدعوة المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي إلى الاشتراك في الاجتماع العالمي الذي عقده البرنامج في مدينة دبلن في الفترة من ٧ إلى ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وقد جمع هذا الاجتماع الهام الذي يعقد مرة كل أربع سنوات، كل رؤساء مكاتب برنامج الأغذية العالمي من أجل مناقشة استراتيجيات تعزيز حركتهم ضد الجوع. وشارك المقرر الخاص في لجنة مع جورج ماكغفرن، وأتيحت له الفرصة لتقديم عرض عما أحرز من تقدم في مسألة الحق في الغذاء داخل منظومة الأمم المتحدة وفيما بين الدول الأعضاء. وقد تأثر المقرر الخاص تأثرا عميقا بالعمل الذي يقوم به برنامج الأغذية العالمي، وأصبح يتطلع إلى مزيد من التعاون مع البرنامج في مجال الحق في الغذاء.

١٢ - وتحدث المقرر الخاص أيضا في الندوة الدولية عن "السلام والعدل والقانون الدولي" التي نظمتها مؤسسة سيستما (Sistema Fundación) وحكومة إسبانيا في مدينة سالامانكا في الفترة من ٢٣ إلى ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وحضر هذه الندوة كبار الشخصيات في حكومة إسبانيا والعديد من الممثلين الدائمين لدى الأمم المتحدة.

١٣ - وساهم فريق المقرر الخاص أيضا في الاجتماع الدولي حول "الحق في الغذاء والحصول على العدل"، الذي عُقد في جامعة فريبورغ بسويسرا في أيار/مايو ٢٠٠٤، تحت رعاية معهد جاك ماريان، بتمويل من حكومات سويسرا وألمانيا والنرويج. وقد تناولت هذه الحلقة الدراسية العديد من الحالات التي تبين مشروعية الحق في الحصول على غذاء كاف، وغيره من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مختلف أنحاء العالم، بهدف المساهمة في عمل الفريق الحكومي الدولي العامل في وضع مبادئ توجيهية طوعية للحق في الغذاء.

١٤ - وفي أيار/مايو ٢٠٠٤ أيضا، شارك المقرر الخاص وفريقه في الاجتماعات التي عقدت مع مبادرة جديدة - التحالف العالمي من أجل تحسين التغذية - وهي المبادرة التي تهدف إلى التشجيع الأخلاقي والمسؤول وتقوية الأغذية، كوسيلة للقضاء على نقص الفيتامينات والمعادن في مختلف أنحاء العالم. وتقوم هذه المبادرة في الوقت الحاضر بوضع "مشروع للإنتاج والتسويق المسؤولين للأغذية المقواة"، وهو المشروع الذي سيضع المبادئ التوجيهية الأخلاقية الأساسية لمشاركة المجتمع المدني الخاص والعام فيها. وأعرب المقرر الخاص عن تفاؤله لالتزام مبادرة التحالف العالمي من أجل تحسين التغذية بحقوق الإنسان وبالعدل الاجتماعي. ودعا التحالف إلى التركيز على مساعدة أشد الناس فقرا، لا سيما عن طريق تقوية الأغذية الأساسية، واقترح أن يعتمد مشروع التحالف اعترافا صريحا بالحق في الغذاء (كما جاء في التعليق العام رقم ١٢)، ومبادئ حقوق الإنسان الخاص بالكرامة وعدم التمييز والمشاركة والمساءلة والشفافية. وهو يعتقد أن مبادرة التحالف ستكتسب أهمية في الحرب ضد سوء التغذية الناجم عن نقص العناصر الدقيقة أو أنها ركزت على أشد الناس فقرا. ورغم أن تقوية الأغذية ليس هو البلسم الشافي لتحسين التغذية، إذ أنه لا يتصدى للاستبعاد السياسي والاقتصادي الذي يؤدي في أغلب الأحيان إلى سوء التغذية بين الفقراء، فإنه يظل قادرا على إحداث تحول جوهري نحو تحسين معيشة الناس.

١٥ - وشملت الجهود أيضا عقد اجتماعات مع العديد من منظمات المجتمع المدني مثل تلك العاملة في حملات معينة من أجل الحق في الغذاء في الهند، وإسبانيا، وفرنسا وألمانيا. وقد تعاون المقرر الخاص وفريقه مع مؤسسة العمل ضد الجوع، ومن ذلك مساهمته في المطبوع الذي أصدرته المؤسسة بعنوان "الجغرافيا السياسية للجوع". كما عمل مع الحملة الدولية الجديدة عن الحق في الغذاء التي بدأت في إسبانيا، والتي تربط بين المنظمات الإسبانية غير الحكومية لكي تسعى إلى استقطاب التأييد من أجل الحق في الغذاء في آسيا وفي مختلف أنحاء العالم^(٣). ويواصل المقرر الخاص عمله مع الشبكة غير الحكومية للمعلومات والعمل بشأن

أولويات الغذاء في عملها البالغ الأهمية في تسليط الأضواء على انتهاكات الحق في الغذاء وزيادة الوعي بهذا الحق^(٤).

ثانياً - الحالات التي تثير قلقاً خاصاً

١٦ - تشتمل ولاية المقرر الخاص على رصد انتهاكات الحق في الحصول على غذاء كاف والحالات التي تثير قلقاً خاصاً. وأثناء كتابة هذا التقرير، كان المقرر الخاص يشعر بقلق خاص إزاء حالة الحق في الغذاء في البلدان والمناطق التالية.

إقليم دارفور بالسودان

١٧ - يشعر المقرر الخاص بقلق شديد إزاء التقارير المتعلقة بانتهاكات الحق في الغذاء، وسط عمليات تطهير عرقي، وقتل واغتصاب على نطاق واسع، والإساءة إلى حقوق الإنسان الأخرى، التي تحدث في إقليم دارفور غربي السودان. وقد أصدر بياناً مشتركاً مع سبعة آخرين من المقررين الخاصين يوم ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٤. ففي خلال مدة تتجاوز السنة بقليل، هرب ١١٠ ٠٠٠ سوداني عبر الحدود إلى تشاد، كما أصبح هناك ٧٥٠ ٠٠٠ شخص مشردين داخل السودان نتيجة للصراع الدائر في دارفور بين الحكومة الوطنية والمليشيات المؤيدة لها ومجموعات المتمردين. وتشير التقارير إلى أن جماعات الميليشيات، بما فيها قبائل الجنجويد والمراحلين وقوات الدفاع الشعبية، بما لها من صلات مزعومة بحكومة السودان، تستخدم القوة في محاولة إبعاد الفئة غير العربية من السكان المحليين.

١٨ - لقد انتهكت الميليشيات الالتزام باحترام الحق في الغذاء بتخريبها أو تدميرها أو نهبها للمحاصيل والماشية والمناطق الزراعية ومرافق المياه، بما في ذلك التدمير الشديد للموارد في منطقة جبل مرة غربي دارفور، إلى جانب إرغام أعداد تصل إلى مليون نسمة على ترك منازلهم بالقوة. فتدمير الموارد اللازمة للبقاء على قيد الحياة، وتشريد السكان بالقوة، هي أعمال محظورة بموجب قانون حقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني، وتصل إلى انتهاك الحق في الغذاء، لا سيما عندما يُبعد هؤلاء السكان عن وسائل معيشتهم. وقد أسفر ذلك عن اعتماد الملايين من السكان على المساعدات الإنسانية في معيشتهم، ورغم ذلك فإن الميليشيات جعلت في بعض الأحيان وصول المنظمات الإنسانية إلى هذه المناطق أمراً بالغ الصعوبة. كما أن تقييد حركة المنظمات الإنسانية التي تسعى إلى تقديم المعونة الغذائية العاجلة والمياه يبلغ هو الآخر مرتبة انتهاك الالتزام بالوفاء بالحق في الغذاء. بموجب قانون حقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني. وقد أعرب المقرر الخاص عن قلقه الخاص لأن حكومة السودان تحت الأعداد الهائلة من السكان المشردين داخل السودان على العودة إلى

بيوتهم في الوقت الذي ما زالت فيه سلامتهم غير مضمونة بينما دُمرت سبل معيشتهم. ويحث المقرر الخاص حكومة السودان بإلحاح على وقف أنشطة الميليشيات التي تنتهك الحق في الغذاء، وأن تكفل حماية المشردين ومساعدتهم على إعادة إحياء مزارعهم وسبل معيشتهم.

جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

١٩ - ما زال المقرر الخاص يشعر بقلق عميق إزاء الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي تصل إلى حد انتهاك الالتزامات باحترام الحق في الغذاء والتحرر من الجوع، وحماية هذا الحق والوفاء به. فقد أشارت التقارير إلى أن مئات الآلاف من البشر قد لقوا حتفهم في السنوات العشر الأخيرة من جراء "الجماعة الصامتة"^(٥). وما زال الملايين يعانون من الجوع وسوء التغذية المزمن بسبب الكوارث الطبيعية، وخسارة المساعدات السوفياتية، والقيود المفروضة على حقوقهم، بما في ذلك القيود المفروضة على حرية التنقل. فالقيود المفروضة على الاتصال بالمنظمات الإنسانية تعني أن المعونات الغذائية التي يقدمها المجتمع الدولي لم توزع دائما على أساس عدم التفرقة والشفافية، وربما لم تصل دائما إلى أشد الناس جوعا. وقد سجلت منظمة العفو الدولية حالات أُعدم فيها مواطنون علنا بسبب "جرائم اقتصادية"، مثل سرقة محاصيل أو أبقار لإطعام أنفسهم، حتى تتمكن الحكومة من أن تحافظ على النظام العام في وجه الجماعة^(٦).

٢٠ - وأعرب المقرر الخاص أيضا عن قلقه من تصرفات السلطات في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والصين إزاء مواطني جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الذين يهربون إلى الصين^(٧). فأزمة الأغذية دفعت الكثيرين من مواطني جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الهرب من الجوع بعبور الحدود "بصورة غير مشروعة" إلى داخل الصين. وقد أعرب المقرر الخاص عن قلقه الشديد لما تقوم به الصين من إعادة من يسمون "باللاجئين من الجوع" بالقوة إلى بلدهم. ويقال أن هؤلاء الناس يخضعون - بعد أن تعيدهم السلطات الصينية إلى بلدهم - لعقوبات قاسية من جانب حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وهي عقوبات تصل عادة إلى الحكم على عائلات بأكملها للعمل في معسكرات العمل لسنوات. ويحث المقرر الخاص كلا الحكومتين على وقف ملاحقة هؤلاء الناس، وحث حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على احترام حق مواطنيها في الغذاء طبقا للقانون الدولي لحقوق الإنسان. وكانت لجنة حقوق الإنسان قد كررت دعوتها إلى الحكومة في قراراتها ١٠/٢٠٠٣ و ١٣/٢٠٠٤ لتتعاون مع الإجراءات المواضيعية للجنة، وعلى الأخص المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء. وبناء على ذلك، فقد طلب المقرر الخاص من حكومة

جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية السماح له بزيارتها لدراسة حالة الحق في الغذاء. بمزيد من التفصيل كما طلب عقد اجتماع مع السلطات الصينية لدراسة هذه المسائل.

كوبا

٢١ - بالنسبة لكوبا، ما زال المقرر الخاص قلقاً من استمرار الولايات المتحدة الأمريكية فرض حصار من جانب واحد ضد كوبا، والمقترحات الأخيرة بتشديد هذا الحصار في تقرير لجنة المساعدة لكوبا الحرة^(٨). وهو ما يزيد من التدابير التي فرضها قانون هيلمز - بيرتون لعام ١٩٩٦، الذي لم يفرض عقوبات اقتصادية على كوبا فحسب، بل وعلى جميع الشركات الأجنبية التي لها تعاملات تجارية مع كوبا. وليس هناك أدنى شك في أن هذا الحصار قد أحدث ضرراً بالغاً للاقتصاد الكوبي. والأرجح أن يؤدي أي تشديد جديد في هذا الحصار، الذي يشمل الحد من الزيارات العائلية والتحويلات المصرفية إلى كوبا وقيود تنمية السياحة، إلى أضرار خطيرة في الاقتصاد، وأن يؤثر على حق المواطن الكوبي العادي في الغذاء. وصحيح أن الولايات المتحدة اتخذت ترتيبات للسماح بهبات من الأغذية والسماح باستيرادها، ولكن إذا استمر الحظر العام في تدمير الاقتصاد وحياة البشر، فإن ذلك سيعرض الحق في الغذاء للخطر، وهو ما يحتاج إلى ضمان تمكين الناس من أن يطعموا أنفسهم بكرامة في ظل معيشة لائقة.

٢٢ - ويعتقد المقرر الخاص أن الحصار يشكل انتهاكاً واضحاً للقانون الدولي. كما أن ذلك هو رأي المجتمع الدولي. ففي ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ اتخذت الجمعية العامة القرار ٧/٥٨ المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا". وفي عام ٢٠٠٤، دعت لجنة حقوق الإنسان في قرارها ٢٢/٢٠٠٤ بشأن "حقوق الإنسان والإجراءات التعسفية من جانب واحد" المقرر الخاص إلى الاهتمام بالآثار السلبية لهذه الإجراءات. وبناء على ذلك طلب المقرر الخاص إلى حكومة كوبا السماح لبعثة رسمية بزيارة كوبا لدراسة حالة الحق في الغذاء الكاف، كما طلب إلى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تقديم المزيد من المعلومات. وسوف تقوم بعثة رسمية بزيارة كوبا لدراسة ما إذا كان تشديد الإجراءات التعسفية من جانب واحد ستزيد الموقف سوءاً بالنسبة لتحقيق الحق في الغذاء وما يتصل به من حقوق لكوبا.

الأراضي الفلسطينية المحتلة

٢٣ - بالنسبة للأراضي الفلسطينية المحتلة، يشعر المقرر الخاص بقلق شديد إزاء التدمير والمصادرة المستمرين لأراضي ومحاصيل الفلسطينيين. بمعرفة القوات الإسرائيلية المحتلة، من

خلال العمليات العسكرية الأخيرة، بالإضافة إلى بناء "الحاجز الأمني". وهي أعمال تنتهك التزامات الجيش المحتل، باعتباره القوة القائمة بالاحتلال، باحترام الحق في الغذاء طبقاً لحقوق الإنسان الدولية وللقانون الإنساني. ورغم أن المقرر الخاص لا يناقش حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها، فإنه لا بد أن يناقش الأعمال التي تقوم بها القوات المحتلة داخل الأراضي الفلسطينية حيث تتسبب هذه القوات في أزمة غذائية إنسانية. فكما سبق أن أشار في تقرير بعثته عام ٢٠٠٣ (E/CN.4/2004/10/Add.2) فإن ٢٢ في المائة من الأطفال الفلسطينيين يعانون الآن من سوء التغذية الخطير، كما أن ٥٠ في المائة تقريباً من الفلسطينيين أصبحوا يعتمدون على المعونة الغذائية، حيث أن القيود المفروضة على التنقل داخل الأراضي الفلسطينية قد دمرت الاقتصاد الفلسطيني. كما ذكرت التقارير أن السلطة المحتلة تسحب أكثر من ٨٥٪ من المياه الموجودة في الطبقات الحاملة للمياه في الضفة الغربية. وقد حكمت المحكمة الدولية بأن "الحاجز الأمني" أو "الجدار" ليس قانونياً، حيث أنه بني داخل الأراضي الفلسطينية ولم يلتزم بالخط الأخضر لحدود عام ١٩٦٧ بين إسرائيل وهذه الأراضي، وقد أصدرت اللجنة والجمعية العامة العديد من القرارات التي تدين أيضاً الاحتلال وبناء الحاجز على الأراضي الفلسطينية، وهو البناء الذي تطلب تدمير آلاف الهكتارات من أراضي الفلسطينيين ومصادرتها. إن حرمان آلاف الفلسطينيين من الحصول على أراضيهم ومزارعهم يشكل انتهاكاً لحقهم في الغذاء. ويحث المقرر الخاص حكومة إسرائيل على احترام التزاماتها كسلطة احتلال تجاه الحق في الغذاء.

٢٤ - وردا على تصاعد العمليات العسكرية مؤخرا في غزة، وبالإشارة إلى قرار لجنة حقوق الإنسان ١٩/٢٠٠٤ الذي لم تحث فيه اللجنة الدول فحسب، بل حثت القطاع الخاص أيضاً على تشجيع التنفيذ الفعلي للحق في الغذاء، كتب المقرر الخاص إلى مؤسسة كاتربيللر معرباً عن قلقه لقيام الشركة بتوريد جرافات مصفحة ومعدلة بشكل خاص من طراز D-9 و D-10 إلى جيش الاحتلال، مع علمها التام بأنها ستستخدم في تدمير المزارع والصبوب الزراعية والمحاصيل وأشجار الزيتون، بالإضافة إلى مرافق المياه، وهو ما يمكن أن يرقى إلى التواطؤ مع الانتهاكات الفعلية أو المحتملة للحق في الغذاء الكافي، أو القبول بهذه الانتهاكات. ويحث المقرر الخاص مؤسسة كاتربيللر وغيرها من المؤسسات بأن تلتزم بتحمل المسؤولية عن تشجيع التنفيذ الفعلي للحق في الغذاء، بعدم التواطؤ - وهو أضعف الإيمان - مع الأعمال التي ترقى إلى انتهاك الالتزام باحترام الحق في الغذاء.

ثالثاً - استكمال "المبادئ التوجيهية الطوعية" عن الحق في الحصول على غذاء كاف

٢٥ - في أعقاب الالتزام الذي أُعلن عنه في مؤتمر القمة العالمي للأغذية: خمس سنوات بعد الانعقاد في عام ٢٠٠٢، دخلت الحكومات الآن في عملية حكومية دولية تحت رعاية منظمة الأغذية والزراعة لوضع مبادئ توجيهية لتنفيذ الحق في الغذاء تدريجياً. وقد اشترك المقرر الخاص في هذه العملية، بمقتضى الولاية التي أناطتها به لجنة حقوق الإنسان. وهو يعتقد أن هذه مبادرة دولية هامة ستساعد في زيادة الوعي بأن الحق في الغذاء هو حق من حقوق الإنسان، وأنه حق لا بد من احترامه وإعماله في مختلف أنحاء العالم.

٢٦ - وينبغي أن نتذكر أن وضع هذه "المبادئ التوجيهية الطوعية" جاءت نتيجة الالتزامات التي أعلنتها الحكومات نفسها في مؤتمر القمة العالمي للأغذية. ففي مؤتمر القمة العالمي للأغذية المعقود عام ١٩٩٦، طلبت الحكومات توضيحاً لمعنى الحق في الحصول على غذاء كاف^(٩). وردا على ذلك، أصدرت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تعليقها العام رقم ١٢ الذي يُعرّف مضمون الحق في الحصول على غذاء كاف ويحدد معنى الالتزام باحترام هذا الحق وحمايته والوفاء به (تيسيره وتوفيره). وفي مؤتمر القمة العالمي للأغذية: خمس سنوات بعد الانعقاد عام ٢٠٠٢، أعادت الحكومات تأكيد الحق في الغذاء، وطلبت وضع مبادئ توجيهية عملية لكيفية تنفيذ الحق في الحصول على غذاء كاف. ومنذ ذلك الحين، ظلت الحكومات تبذل جهودها طوال سنتين لوضع مشروع مبادئ توجيهية مقبولة دولياً.

٢٧ - ويشعر المقرر الخاص بالأسى إذ يقول إن المفاوضات التي جرت في الاجتماع الأخير للحكومات في مقر منظمة الأغذية والزراعة في روما في تموز/يوليه ٢٠٠٤، انتهت دون التوصل إلى توافق نهائي في الآراء حول نص مشروع "المبادئ التوجيهية الطوعية". فقد فشل توافق الآراء حول عدد قليل من المسائل المتعلقة، مثل المناقشة التي أثارها خلافًا حول مسألة التجارة الدولية والمساعدات وعلاقتها بالحق في الغذاء، والمسائل المتعلقة بحماية الحق في الغذاء أثناء الاحتلال الأجنبي، بالإضافة إلى المناقشات حول حماية المدافعين عن حقوق الإنسان. ومع ذلك فقد توصلت المفاوضات إلى توافق في الآراء حول أغلب المسائل الأخرى، ويحث المقرر الخاص الحكومات على وضع اللامسات الأخيرة في المبادئ التوجيهية الطوعية في اجتماعهم المقبل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤.

٢٨ - ورغم أن الوقت ما زال مبكرا للغاية للتعقيب بصورة نهائية على المبادئ التوجيهية الطوعية، نظرا لطابع الحمود الذي اتسمت به المفاوضات، فقد أعرب المقرر الخاص عن تفاؤله بالمساندة الإيجابية للحق في الغذاء وبالعملية التي قامت بها عدة حكومات بالنسبة للمبادئ التوجيهية الطوعية، بما في ذلك حكومات النرويج، وسويسرا، والبرازيل، وجنوب أفريقيا، بالإضافة إلى العديد من الحكومات الأخرى من مجموعة الـ ٧٧. ولكن المقرر الخاص شعر بالأسف لوجود مقاومة شديدة من جانب بعض الحكومات الأخرى، سواء من العالم النامي أو المتقدم، التي بذلت جهدا كبيرا لتميع لغة النص الخاص بالالتزامات السياسية والقانونية التي ينطوي عليها الحق في الحصول على غذاء كاف. فقد تحولت عبارات كثيرة إلى عبارات بلا معنى تقريبا بفعل عدد من التحفظات التي أُدخلت بلغة ليس فيها أي التزام، لا سيما فيما يتعلق بالمساءلة. وكما لاحظت المنظمات غير الحكومية، فإن مشروع النص "ليس نموذجا من نماذج الإرادة السياسية"^(١٠).

٢٩ - كانت الطبيعة الخلافية للمفاوضات، التي سعت في أغلب الأحيان إلى تغليب المصالح الاقتصادية والسياسية الوطنية على الهدف العام لحق الجميع في الغذاء، أمرا مذهلا. فالمسألتان الرئيسيتان، اللتان عرقلتا المفاوضات، وهما مسألة وجود مبادئ توجيهية بشأن المسؤوليات المتعلقة بالتجارة الدولية والمساعدات، ومسألة حماية الحق في الغذاء في أوقات الاحتلال، قامتتا على مصطلحات قانونية على أساس التفسير الضيق لمبدأ الحق في الغذاء. ولكنهما تعكسان أيضا المصالح الاقتصادية والسياسية الأوسع للبلدان المعنية، بما في ذلك المواقف المتصلبة على المستوى الدولي بشأن التجارة (مثل الموقف من دعم السلع الزراعية) ومسؤوليات سلطات الاحتلال بمقتضى القانون الدولي.

٣٠ - والتوجه نحو السوق الذي يشجعه نص مشروع المبادئ التوجيهية يخاطر هو الآخر بإدخال جدول أعمال أيديولوجي في الترويج لحقوق الإنسان، وهو ما يقضي على وجهة النظر القائلة بأن قانون حقوق الإنسان لا يؤدي أو يعارض أي نظام اقتصادي بعينه، ما دامت الحقوق محفوظة (كما جاء في التعليق العام رقم ٣ للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية). فلا بد من اتخاذ الحيطة لضمان عدم استخدام حقوق الإنسان في تشجيع نمط بعينه من النظم الاقتصادية. فالهدف من الحق في الغذاء هو ضمان الحصول المادي والاقتصادي لكل إنسان على غذاء كاف، دون اشتراط وجود نظام اقتصادي بعينه. ويتضح توجه المبادئ التوجيهية نحو السوق من الدعوة إلى نظام السوق ونظام للتجارة موجه نحو السوق (رغم أن الدعم يعتبر ضروريا لحماية الزراعة في البلدان النامية). فعند مناقشة المبادئ التوجيهية، رُفضت أفكار نظم السوق "المنصفة" أو "العادلة"، رغم أن المبادئ التوجيهية تقر بالفعل بأن الأسواق قد تحتاج إلى تنظيم لضمان الحق في الغذاء. كما رفضت حكومات

معينة أثناء المداولات فكرة ضرورة أن تتناول حقوق الإنسان الاحتياجات الأساسية كمسألة حق لا كمسألة عمل خيري، رغم أن الحق في الغذاء يتطلب بالفعل النظر إلى الأمن الغذائي الأساسي كحق إنساني، مع التزام الحكومة في نفس الوقت بالعمل من أجل تحقيقه. فالاعتماد على الصدقات لا يضمن الحق في الغذاء، كما أنه يخاطر بإهدار كرامة الفقراء. فالحق في الغذاء أصبح بالفعل حقاً إنسانياً قانونياً في الكثير من أنحاء العالم، كما ظهر من الدراسات التي أجرتها منظمة الأغذية والزراعة على الكم المتزايد من القوانين المتعلقة بالحق في الغذاء، أن الحق في الغذاء قد أصبح بالفعل حقاً إنسانياً مشروعاً في العديد من أنحاء العالم^(١١).

٣١ - ما زال المقرر الخاص يعتقد أن المبادرة الخاصة بوضع "مبادئ توجيهية طوعية" مبادرة قيّمة. ورغم الضعف الواضح في النص المقترح لهذه المبادئ، فإنه يعكس بعض الإنجازات الهامة من زاوية فهم الحق في الغذاء. وهو ما يمكن الاستفادة منه في المستقبل. وما زال المقرر الخاص يعتقد أن العملية بحد ذاتها تفيد في تسليط الأضواء على أهمية إنفاذ الحق في الحصول على غذاء كاف، وتثير الوعي بكيفية إعمال هذا الحق. ولهذه الأسباب، شارك المقرر الخاص في وضع المبادئ التوجيهية، وساهم في دعم هذه المبادرة بشكل كبير، رغم أنه أبدى عدداً من الملاحظات على العملية، وهي الملاحظات التي يأمل أن تعالج في النص النهائي^(١٢).

٣٢ - وربما كانت الأهمية السياسية العريضة لوضع المبادئ التوجيهية هي أئمن نتائج عملية وضع المبادئ التوجيهية الطوعية. فهذه هي المرة الأولى التي تجتمع فيها الحكومات لتناقش باستفاضة معنى ومضمون الحق في الغذاء، حتى لو كان ذلك يحدث في ظروف سياسية واقتصادية صعبة. كما أنها خرجت بالمناقشات حول حقوق الإنسان عن دائرة حقوق الإنسان. وكما لاحظت المنظمات غير الحكومية، فإن "المبادئ التوجيهية الطوعية قادت مناقشات حقوق الإنسان إلى جمهور أوسع داخل الأمم المتحدة وداخل بيروقراطيات الحكومات، بعيداً عن الإدارات المسؤولة عن حقوق الإنسان"^(١٣). وكان لها تأثير ملموس بشكل خاص داخل منظمة الأغذية والزراعة، وبالتالي فقد ساهمت في تحقيق الهدف الذي دعا إليه الأمين العام وهو إدراج حقوق الإنسان ضمن تيار منظومة الأمم المتحدة. وقد أصدرت منظمة الأغذية والزراعة مجموعة من الورقات الهامة عن الحق في الغذاء، منها دراسات حالة قطرية، تناولت الحق في الغذاء في حالات قطرية مثل البرازيل، وكندا، وجنوب أفريقيا، والهند، وأوغندا، بالإضافة إلى مجموعة أخرى من الورقات حول مسائل مثل قواعد التجارة، والجوانب المتعلقة بالتجارة في حقوق الملكية الفكرية، والمعونة الغذائية، وشبكات الأمان، وأهمية الأغذية وعلاقتها بالحق في الغذاء^(١٤). وقد أقرت هذه الورقات،

مثلا، بضرورة "تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والسياسات التجارية وبين سياسات الحق في الغذاء" (١٥)، وبأن "الحصول العادل على الموارد والأصول مثل الموارد الطبيعية، بما فيها الأراضي، له أهميته البالغة بالنسبة للحق في الغذاء" (١٦).

رابعاً - الحق في الحصول على غذاء كاف ومعيشة صيادي الأسماك

٣٣ - يستكشف هذا الجزء قضية ناشئة مثيرة للقلق بشأن الحصول العادل على الموارد الإنتاجية والطبيعية من أجل الفقراء، مع التركيز على مصايد الأسماك الطبيعية (سواء في البحيرات أو السواحل) وعلى مجتمعات استزراع الأسماك التي تعتمد لتأمين مقومات بقائها عادة على دخولها إلى مناطق الصيد المحلية. ويبيّن هذا الجزء كيف أن الصيادين الفقراء والمجتمعات المحلية لاستزراع الأسماك تلقى تجاهلاً ما لم تكن هناك حماية لحقهم في هذه الموارد، وسط الاتجاه نحو تصنيع الإنتاج السمكي وخصخصته وتوجيهه نحو التصدير. ورغم أن إعادة هيكلة حرفة الصيد في العالم واتجاهها نحو التصنيع قد تخلق بعض فرص العمل، فإن الفقراء والمهمشين قد يجدون أنفسهم محرومين من مصدر رزقهم إذا عملت هذه التغييرات على حرمانهم بالفعل من الحصول على الموارد. ومن منظور الحق في الغذاء، لا بد من حماية حق المجتمعات الفقيرة والمهمشة على الموارد السمكية المستدامة، وبالأخص عندما تكون هذه الموارد هي وسيلتهم الرئيسية للمعيشة، وحيثما لا يكون هناك الكثير من الفرص البديلة.

٣٤ - طلب عدد من منظمات المجتمع المدني إلى المقرر الخاص دراسة الوضع الخاص للمجتمعات المهمشة العاملة في مجال صيد الأسماك واستزراعها. ومن بين هذه المنظمات: المنتدى العالمي للصيادين، والجمعية الدولية لدعم عمال صيد الأسماك، ومركز البحوث لتطوير التكنولوجيا الوسيطة لمصايد الأسماك، وشبكة العمل الصناعية للأريبان، وشبكة المعلومات والعمل بشأن أولوية الغذاء. وتشعر هذه المنظمات بالقلق الشديد لما يحدث اليوم وسط التناقض المستمر في الموارد السمكية، لأن التطورات الجديدة في إدارة مصايد الأسماك المحلية والعالمية لا تدعم مصايد الأسماك الحرفية والصغيرة، بل إن هذه التطورات تشكل تهديداً لمعيشة الصيادين، ومن ثم لحقهم في الغذاء.

العلاقة بين مصايد الأسماك والحق في الغذاء

٣٥ - توفر مصايد الأسماك غذاءً ووسيلة معيشة في آن واحد، لا سيما بالنسبة للمجتمعات الفقيرة والمهمشة التي تعيش في المناطق الساحلية، بل وللمجتمعات التي تعيش في الأراضي الداخلية والتي تعتمد على الصيد في المياه العذبة أو على الطرق التقليدية لتربية الأسماك. ومن هنا كان حق هذه المجتمعات في الغذاء يرتبط ارتباطاً وثيقاً بحصولها على الموارد السمكية

وتحكمها في هذه الموارد. ومن المهم للغاية كفالة حق مضمون لهذه المجتمعات في الحصول على موارد سمكية تدار بصورة مستدامة.

٣٦ - تمثل الأسماك، كطعام استهلاكي، جزءا هاما من الحق في الغذاء. فتقارير منظمة الأغذية والزراعة^(١٧) تشير إلى أن أكثر من مليار نسمة في مختلف أرجاء العالم يعتمدون على الأسماك كمصدر رئيسي للحصول على البروتين الحيواني. وفي بعض المناطق الأقل نموا في العالم، تشكل الأسماك في أغلب الأحيان أهم مصدر للبروتين الحيواني في أطعمة الفقراء. فالأسماك تمثل ٢٣,١ في المائة من مجموع البروتين الحيواني الذي يحصل عليه سكان آسيا، و ١٩ في المائة مما يحصل عليه سكان أفريقيا، وترتفع هذه النسبة في المناطق الساحلية وبين مجتمعات الصيادين^(١٨). والأسماك مصدر مهم للبروتين، ولكنها أيضا مصدر لفيتامينات ألف و دال و باء^١ و باء^٢ والحديد والفوسفور والكالسيوم واليود والأحماض الدهنية، أي جميع العناصر المغذية اللازمة للنمو الجسماني والعقلي، لا سيما بالنسبة لصغار الأطفال.

٣٧ - وتمثل مصايد الأسماك أيضا موردا لمعيشة الملايين من الفقراء. فهي توفر فرص عمل وفرصا للكسب من الصيد أو من استزراع الأسماك وتجهيزها وتسويقها. فالتقديرات تشير إلى أن هناك ٣٥ مليون نسمة يعملون بصورة مباشرة في صيد الأسماك أو استزراعها، بينما يعمل ١٠٠ مليون آخرين في مهنة لها صلة بصيد الأسماك. وهناك ٩٧ في المائة تقريبا من جميع العاملين في مصايد الأسماك يعيشون ويعملون في البلدان النامية، أغلبهم في آسيا (٨٥ في المائة) تليها أفريقيا (٧ في المائة) ونسبة أقل من ذلك في أوروبا وأمريكا الشمالية وأمريكا الوسطى والجنوبية (٢ في المائة في كل منها)^(١٩). ويعمل أغلب هؤلاء في مصايد حرفية صغيرة أو مصايد معيشية ليوفروا طعاما لأسرهم ومجتمعاتهم المحلية. وهكذا يتضح أن ملايين البشر في مختلف أرجاء العالم يعتمدون بطريقة أو بأخرى على صيد الأسماك أو استزراعها للحصول على دخل يعيشون منه، الأمر الذي يؤكد ضرورة ضمان حصولهم على هذه الموارد، وأن هذه الموارد لا ينبغي أن تتعرض للصيد الجائر، وإنما يجب أن تُستغل بمستويات مستدامة.

التحديات الحالية أمام مجتمعات صيد الأسماك واستزراعها في الحق في الغذاء

٣٨ - تزايد إنتاج الأسماك بسرعة في السنوات الأخيرة، حيث وصل إلى ١٣٠ مليون طن عام ٢٠٠٠ بعد أن كان ٤٠ مليون طن فقط في عام ١٩٦١. وهناك نوعان من الإنتاج السمكي - أسماك طليقة يتم صيدها من البحار أو المياه الداخلية (مصايد طبيعية) وأسماك مستزرعة في البحار أو في المياه الداخلية (تربية الأحياء المائية). وبالنسبة لإنتاج العالم من الأسماك، ما زال الجزء الأكبر يأتي من المصايد الطبيعية في البحار (٦٦ في المائة) مع نسبة

صغيرة من المصايد الطبيعية في المياه الداخلية (٧ في المائة). أما استزراع الأسماك فيشهد الآن توسعا سريعا وأصبح يمثل ٢٧ في المائة من مجموع إنتاج العالم (١١ في المائة في البحر و ١٦ في المائة في المياه الداخلية)^(٢٠). وفي مواجهة هذه الزيادة السريعة في إنتاج العالم من الأسماك، والاستغلال المفرط لموارد الأسماك البحرية^(٢١)، حدثت بعض التغيرات في إدارة المصايد العالمية والمحلية.

المصايد البحرية

٣٩ - كان الحصول على الموارد من مصايد الأسماك البحرية العالمية يقوم في الماضي على حق الدخول المفتوح إلى هذه المصايد أو على قواعد العُرف التقليدية. أما في العشرين عاما الأخيرة، فكانت هناك محاولات لتنظيم الحصول على الموارد السمكية من خلال اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ والعديد من الاتفاقات التي أعقبته، وذلك من أجل التغلب على النزاعات بين البلدان وبين مصايد الأسماك نفسها، أي المصايد الصناعية في مواجهة المصايد الحرفية، والمصايد القائمة على التصدير مقابل المصايد المعيشية، والتغلب على الاستغلال المفرط لأرصدة الأسماك البحرية. وفي الوقت الذي كانت فيه هذه الاتفاقات تهدف إلى حماية الدخول العادل إلى المصايد البحرية، بينما سعت بعض الاتفاقات الأخرى إلى حماية مستوى معيشة الصيادين الحرفيين، فإن ذلك لم يحدث دائما على أرض الواقع، وما زال هناك عدم مساواة في الواقع بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة.

٤٠ - إن اتفاقية قانون البحار تضمن حقوق البلدان في مواردها السمكية في مياهها الإقليمية وفي المناطق الاقتصادية الخالصة. وأصبحت هناك الآن تشريعات قطرية تغطي ٩٩ في المائة تقريبا من الموارد السمكية في العالم. وأصبح كل بلد مرغما على تقدير "المصيد المسموح به" (أي مستوى الصيد المستدام) وأصبح البلد مرغما أيضا على اجتناب الاستغلال المفرط لموارده. وأصبح كل بلد ملتزما بالسماح للبلدان الأخرى بالصيد، إذا لم تكن لديه القدرة على صيد الكمية المسموح بصيدها كاملة. ولكن المفترض أن توضع شروط هذا السماح بطرق تراعي المصالح الوطنية ومعيشة السكان المحليين أولا، ثم تراعي احتياجات البلدان الإقليمية، لا سيما البلدان غير الساحلية والبلدان المتضررة جغرافيا، ومصالح البلدان الأخرى في نهاية المطاف. فاتفاقية قانون البحار تسعى إلى تعزيز حقوق البلدان في مواردها السمكية.

٤١ - وتعترف الاتفاقات التالية اعترافا خاصا باحتياجات البلدان الفقيرة وبضرورة حماية المصايد الحرفية والمصايد الصغيرة. ومن بين هذه الاتفاقات الاتفاق بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال^(٢٢)، ومدونة السلوك

للصيد الرشيد لعام ١٩٩٥ في منظمة الأغذية والزراعة. وتنص مدونة السلوك هذه على ما يلي:

”اعترافا بما تقدمه المصايد الحرفية والمصايد الصغيرة من مساهمة هامة في توفير فرص عمل والحصول على دخل وتحقيق الأمن الغذائي، يتعين على الدول حماية حقوق الصيادين وعمال الصيد، وبالأخص أولئك العاملون في مصايد الكفاف والمصايد الحرفية والصغيرة، في حياة آمنة وعادلة، بالإضافة إلى إعطائهم الأفضلية - عندما يكون ذلك مناسباً - في الوصول إلى مناطق الصيد التقليدية وإلى الموارد في المياه الخاضعة لولايتها الوطنية“ (المادة ٦-١٨).

٤٢ - هناك الآن العديد من الاتفاقات والمنظمات التي ظهرت بين البلدان لمحاولة إنفاذ هذه المبادئ ولحماية مصايد الأسماك الحرفية والصغيرة. ففي آسيا مثلاً، تسعى منظمة دول خليج البنغال إلى حماية مصايد الأسماك في البلدان الأعضاء (بنغلاديش، وسري لانكا، وملديف، والهند). وفي أفريقيا، تجمع الهيئة دون الإقليمية لمصايد الأسماك كلاً من الرأس الأخضر، وغامبيا، وغينيا، وغينيا - بيساو، وموريتانيا والسنغال. وفي أمريكا اللاتينية هناك منظمة أخرى (هي منظمة أمريكا اللاتينية لتنمية مصايد الأسماك) تضم أعضاء من جميع بلدان أمريكا الوسطى والجنوبية تقريباً، وهي المنظمة التي بدأت مشروعاً يركز على المصايد الحرفية.

٤٣ - ولكن الكثير من هذه الجهود الرامية إلى تحسين فرص الحصول بالتساوي على الموارد السمكية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، أصبح مهدداً اليوم بفعل سياسات البلدان المتقدمة، ومنها الدعم. ويقدر مجموع الدعم المقدم بنحو ١٥ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة سنوياً^(٢٣). ويأتي ٩٠ في المائة من هذا الدعم من اليابان، والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، والاتحاد الروسي، لأساطيل الصيد وصناعة الصيد فيها. وكان هذا الدعم قد أدى في الماضي إلى الاستغلال المفرط للموارد البحرية في البلدان المتقدمة^(٢٤). وهو ما قاد هذه البلدان إلى المطالبة بمزيد من الحقوق للوصول إلى الموارد السمكية في البلدان النامية، كما أن الدعم سمح بنمو أساطيل صيد قادرة على الإبحار إلى مسافات بعيدة. فقد ذكر برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تقاريره على سبيل المثال أن الاتحاد الأوروبي دفع ٢٣٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة كدعم لأساطيل الصيد التابعة له لكي يمكنها من الاستفادة من حقوق الصيد التي حصلت عليها في المنطقة الاقتصادية الخالصة للأرجنتين^(٢٥).

٤٤ - في بعض الأحيان، قد يعني عدم المساواة في مفاوضات الصيد الثنائية أن الاتفاقات الدولية قد لا تأخذ في اعتبارها الشواغل المتعلقة بالمساواة، أو التأثير المحتمل على مجتمعات الصيد الفقيرة، أو الطرق التي قد تقوض بها هذه الاتفاقات جهود المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الرامية إلى حماية المصايد الحرفية والمصايد الصغيرة. ففي اتفاق الصيد الأخير الذي أبرمه الاتحاد الأوروبي مع السنغال، استطاع الاتحاد الأوروبي أن يحصل على حقوق لصيد أنواع مهددة بالانقراض أو تستهلك محليا، وهو ما يزعم أنه هدد الأمن الغذائي لآلاف من مجتمعات الصيد المحلية^(٢٦). ولذا ينبغي، في هذا السياق، مراعاة المبادئ التوجيهية للمفاوضات، كتلك الموجودة في "دليل التفاوض بشأن الاتفاق على الوصول إلى مصايد الأسماك"^(٢٧) الذي وضعه الصندوق العالمي للطبيعة.

٤٥ - في كثير من الأحيان لا يملك أفقر البلدان القدرة على رصد عمليات الصيد في مياهها الإقليمية، وبالتالي فإنها قد تتكبد خسارة بسبب الصيد غير القانوني (سواء عمليات الصيد الكبيرة أو الصغيرة). ووفقا لمنظمة الأغذية والزراعة فإن "الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم" يزداد من حيث كثافته ونطاقه، وأصبح يهدد بشكل خطير الجهود الوطنية والإقليمية لإدارة مصايد الأسماك بصورة مستدامة"^(٢٨). وقد أشار العديد من المنظمات غير الحكومية إلى أن البلدان الأفقر على وجه التحديد، لا تتوافر لديها في أغلب الأحيان القدرة على رصد عمليات الصيد في مياهها الإقليمية ولا في مناطقها الاقتصادية الخالصة، وبالتالي فإنها قد تتعرض للخسارة بسبب الصيد غير القانوني. وكان من رأي المنظمات غير الحكومية أن عدم قدرة بعض البلدان على رصد مياهها الإقليمية إنما يرجع في جزء منه إلى سياسات العولمة الاقتصادية التي تحد من قدرة الدولة على القيام بأنشطة الرصد. فالجمعية العالمية لمساندة عمال الصيد ترى أن "السياسات الليبرالية الجديدة التي تنادي باللامركزية وانسحاب الدولة، هي أيضا مسألة تثير القلق. ثم إن الحد من مشاركة الدولة يعني أيضا توافر موارد أقل الآن لأنشطة الرصد والمراقبة والإشراف"^(٢٩).

٤٦ - أما على المستوى المحلي بوجه خاص، فإن السياسات العالمية التي تدفع إلى الخصخصة وتوجيه المصايد البحرية نحو التصدير، قد تفضي أحيانا إلى حرمان السكان المحليين من حقوقهم التقليدية في الحصول على الموارد السمكية. ففي الماضي، كان الوصول المفتوح إلى الموارد السمكية أو إلى مصايد الأسماك التي تحكمها نظم تقليدية أو أعراف المجتمعات المحلية يسمح للسكان المحليين بالحصول على الموارد السمكية، رغم أن هذه الحقوق لم تكن مدونة رسميا. ومع ذلك، فعلى أساس أن هذه النظم المفتوحة عانت من الاستغلال المفرط، فإن المساعي الأخيرة لمكافحة هذا الاستغلال المفرط انتهت في بعض الأحيان إلى تقييد وصول الصيادين الحرفيين وصيادي الكفاف إلى المصايد، وهو ما يعني عقابا فعليا لهم، رغم أن

الصيد على نطاق واسع هو المسؤول في أغلب الأحيان عن الصيد المفرط. ومن ذلك مثلا، أن المحاولات الأخيرة لتنظيم الدخول إلى مصايد الأسماك بإحلال نظام الحصص الفردية القابلة للتحويل محل اللوائح المنظمة، بلغت حد التخصصة الفعلية للموارد السمكية. وإذا فشل التصميم المبدئي في أن يشمل الفقراء ويحميهم، فبالإمكان أن يفضي ذلك إلى حرمان مجتمعات الصيد التقليدية من الوصول إلى مواردها البحرية. فرغم أن نظام الحصص الفردية القابلة للتحويل لا يستبعد صغار الصيادين الحرفيين وصيادي الكفاف، فإنه من الناحية العملية يحايي الصيد التجاري على حساب هذه المجموعات، التي تُعتبر وسائلها في الصيد عديمة الكفاءة. بل إن البعض يقول إن نظام الحصص الفردية القابلة للتحويل قد استخدم باستمرار لتحويل السيطرة على الموارد السمكية من أيدي الفقراء إلى الأغنياء^(٣٠). فمن الممكن توزيع حصص على الصيادين التقليديين، وهو ما يمكن أن يعزز حقهم في الملكية، ولكن على ألا يتم ذلك إلا إذا كان توزيع الحصص عادلا وأن تتوفر آليات وقائية تضمن للفقراء القدرة على المحافظة على حصصهم وتأمينهم ضد الملكية الاحتكارية. وهناك أمثلة على أن إعادة توزيع الحقوق قد عززت من فرص حصول المجتمعات الأفقر على الموارد، كما حدث في إعادة تخصيص مصايد أسماك السلمون في كندا للسكان الأصليين، وهي أمثلة تبين كيف يمكن تصميم نظم التخصيص لحماية حقوق المجتمعات المهمشة بالذات^(٣١). ورغم ذلك فإن الكثيرين يقولون إن عمليات إعادة التخصيص لا تنسم بالعدل على أرض الواقع في كثير من الأحيان:

”فأصحاب الإيرادات المرتفعة يملكون جزءا كبيرا من الموارد السمكية في العالم لا يتناسب وحصص الآخرين. والمسألة ليست في مزايدة الأغنياء على الفقراء في السوق، وإنما في تحكم الأغنياء في جزء كبير من عملية العرض، بما في ذلك تنظيم هذا العرض“^(٣٢).

٤٧ - ووفقا لإحدى الدراسات، على سبيل المثال، فإن حكومة شيلي سنتت في عام ٢٠٠١ ”قانونا مؤقتا لمصايد الأسماك“، أنشأت بموجبه نظام الحصص. وبموجب نظام التخصيص الجديد، استطاع القطاع الصناعي الحصول على الغالبية العظمى من الحصص على حساب الفقراء. ففي حالة صنف واحد من الأسماك، هو سمك الماكريل (*Trachurus murphyi*)، أشارت التقارير إلى أن قطاع مصايد الأسماك الصناعية حصل على ٩٨ في المائة من الحصص السنوية، رغم أن هذا الصنف له أهميته بالنسبة للصيادين الحرفيين المحليين، كما أنه مصدر هام للأمن الغذائي، في الوقت الذي تستخدمه المصايد الصناعية في تحويله إلى أعلاف حيوانية^(٣٣).

٤٨ - أشارت شبكة المعلومات والعمل بشأن أولوية الغذاء، وهي منظمة غير حكومية، في تقاريرها إلى الانتهاكات المزعومة للحق في الغذاء التي تضر بمجتمعات الصيد من السكان الأصليين في الاتحاد الروسي. فالشبكة تقول في تقاريرها إنه بموجب القوانين الجديدة بشأن الحصول على الموارد السمكية، لم يمنح أفراد المجتمع المحلي في أليوت Aleut بجزيرة بيرنغ حصصاً سمكية تكفي للمحافظة على الأمن الغذائي لمجتمعات الصيد التقليدية^(٣٤). وأبرزت الشبكة أيضاً حالة أخرى في جزيرة سخالين حيث لم يمنح أفراد المجتمع المحلي من السكان الأصليين أي حصص سمكية للاستهلاك من السالمون السيبيري (Keta) أو السالمون الأحذب (gorbusha)، رغم أن هذين الصنفين يمثلان المصدر الأساسي للغذاء التقليدي، ثم إن السكان يعتمدون في معيشتهم على الصيد نظراً للارتفاع الدائم في معدلات البطالة في تلك المنطقة^(٣٥). وهناك حالة أخرى تزعم أن الجزء الأكبر من السالمون المحلي في مياه خليج نيسكي على الساحل الشمالي الشرقي لجزيرة سخالين قد هلك بسبب متفجرات الأعماق التي تستخدم للتنقيب السيزمي عن النفط. بمعرفة بعض الشركات، ومن بينها شركة إسو وبريتيش بتروليوم، وهما شركتان من الشركات عبر الوطنية، دون التشاور مع المجتمعات المحلية أو تعويضها. وبمقتضى الحق في الغذاء، فإن الحكومات ملزمة بحماية المجتمعات المحلية من الآثار السلبية للجهات الفاعلة خلاف الدولة، مثل الشركات، فيما يتعلق بأمنها الغذائي، وأن تقرر تعويضات، عندما يحدث انتهاك لهذا الحق.

٤٩ - وفي حالة أخرى، ذكرت إحدى منظمات الصيد غير الحكومية في جنوب أفريقيا أن السياسة الجديدة التي وضعتها الحكومة لمصايد الأسماك بموجب قانون الموارد البحرية الحية رقم ١٨ لعام ١٩٩٨، الذي يهدف رسمياً إلى وضع سياسة عادلة لمصايد الأسماك، قد أدى عملياً إلى إبعاد أعداد كبيرة من الصيادين الحرفيين وصيادي الكفاف في جنوب وغرب رأس الرجاء الصالح عن الموارد السمكية التي كانوا يحصلون عليها من قبل^(٣٦). وتقول المنظمات الحكومية الدولية إن القانون الجديد لا يعترف "بالصيادين الحرفيين" كفئة منفصلة من فئات الصيادين، حيث أدرجها ضمن القطاع التجاري، وهو القطاع الذي تدعى منظمات مصايد الأسماك أنه لا يفي بالاحتياجات المختلفة إلى حد بعيد للصيادين الحرفيين. وهم يقولون إنه مع تطبيق نظام الحصص القابلة للتحويل تمت إلى حد ما خصخصة الموارد السمكية، وخرجت من أيدي مجتمعات الصيد المحلية. ويضيفون أن عدداً كبيراً من الصيادين الحرفيين التقليديين وصيادي الكفاف لم يُمنحوا أي حصص، وبالتالي فقد فقدوا ما كانوا يحصلون عليه من موارد سمكية تقليدية. ولا يستطيع هؤلاء ممارسة الصيد الآن دون أن يخرجوا عن القانون، حتى لو كانوا يقومون بالصيد لإطعام أفراد أسرهم. ويقال أيضاً إن التحول باتجاه التصدير أصبح يتطلب الآن بيع أسماك معينة، مثل أذن البحر، إلى الشركات الصناعية لتجهيز

الأسماك وبيعها إلى أسواق التصدير وعدم طرحها في الأسواق المحلية، وهو ما يضر بتجارة الأسماك القائمة على المجتمع المحلي، والتي يعتمد عليها مجتمع الصيد الأوسع. وهم يقولون إن القانون الجديد أدى إلى تزايد حالات انعدام الأمن الغذائي بين مجتمعات الصيد، لا سيما أن أعدادا ضئيلة نسبيا من الصيادين تستطيع الحصول على فرص عمل جديدة في قطاع تصنيع الأسماك. وقد عقد الصيادون حلقات استماع عامة لمناقشة مأساتهم، وربما رفعوا قضية في المحاكم للشكوى من إبعادهم الفعلي عن الموارد السمكية^(٣٧).

٥٠ - مع التحول الذي حدث في صناعة الأسماك باتجاه التصدير، أصبحت البلدان النامية تستأثر الآن بنصف صادرات العالم من الأسماك، وزاد صافي دخلها من هذه الصادرات من ١٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة عام ١٩٩٠ إلى ١٨ بليون دولار في عام ٢٠٠٠ (أي أكثر من صافي قيمة صادرات البن، والموز، والأرز، والشاي مجتمعة)^(٣٨). ومع ذلك، فليس من الواضح ما إذا كان الدخل الذي تحقق من هذه الصادرات قد أفاد بشكل عام مجتمعات الصيد الأفقر، مع مراعاة التحول المتزامن باتجاه خصخصة الموارد السمكية، الذي لم يحقق دائما تحسنا في فرص حصول أشد الفئات فقرا على حقوقها. وهناك من يرى أن تحول اقتصاديات صيد الأسماك باتجاه التصدير، في آسيا على سبيل المثال، "أدى إلى تهميش المجتمعات المحلية التي كانت تعمل عادة في مجال صيد الأسماك وتجهيزها"^(٣٩).

استزراع الأسماك

٥١ - نتيجة للاستغلال المفرط للموارد السمكية البحرية، بدأت صناعة الأسماك تتجه تدريجيا نحو استزراع الأسماك (وهو ما يعرف بتربية الأحياء المائية) من أجل مواصلة التوسع في إنتاج العالم من الأسماك. وقد تزايد إنتاج تربية الأحياء المائية بسرعة في السنوات الأخيرة، حيث وصل إلى ٣٥,٦ مليون طن عام ٢٠٠٠، مقابل ١,٩ مليون طن عام ١٩٦١. وبهذا المعدل، تشير التقديرات إلى أن استزراع الأسماك سيتفوق على الصيد من المصايد الطبيعية في عام ٢٠٢٠^(٤٠). وتوجد أغلب مزارع الأسماك في البلدان النامية (مع وجود ٨٤ في المائة من الإنتاج العالمي في البلدان ذات الدخل المنخفض التي تعاني من عجز في الأغذية)، وعلى الأخص في الصين والهند والفلبين وإندونيسيا. ويلقى استزراع الأسماك تشجيعا في كثير من الأحيان على أمل أنه سيخفف الضغط عن أرصدة الأسماك الطليقة، ويحسن من الأمن الغذائي، ويوفر وسيلة معيشة للفقراء. ولكن استزراع الأسماك لا يخفف تلقائيا من استغلال الأرصدة البحرية، إذا علمنا - ويا للسخرية - أن الكثير من الأسماك المستزرعة يتغذى على الأسماك البحرية^(٤١). وإذا كان الاستزراع قد عزز الأمن الغذائي في بعض البلدان، مثل الصين حيث ما زال الاستزراع يحدث على نطاق ضيق وتستهلك أغلب أسماكها محليا، فإن

الحالة ليست كذلك عموماً عندما يحدث الاستزراع على نطاق صناعي ويكون موجهاً نحو التصدير.

٥٢ - ورغم أن المجتمعات الساحلية والداخلية عرفت منذ عدة قرون الطرق التقليدية التي تعتمد على التكنولوجيا البسيطة لاستزراع الأسماك لاستكمال أمنها الغذائي، لا سيما في آسيا، فإن هذه الطرق التقليدية تختلف تماماً عن الطرق الصناعية الجديدة لاستزراع الأسماك. ففي الهند، وبنغلاديش، وتايلند على سبيل المثال، أصبح هناك تناوب تقليدي بين الأرز والأريبان، ويزرع فيه الأرز لفترة من السنة ثم يربى الأريبان وغيره من الأسماك باقي السنة في نفس الأرض. ولا تستخدم في هذه الطريقة أي كيماويات أو مضادات حيوية أو علف مصنّع، وهي طريقة تعطي محصولاً منخفضاً، ولكنها مستدامة على المدى الطويل^(٤٢). ومن ناحية أخرى، فإن الطرق الصناعية الجديدة لاستزراع الأسماك، تستخدم طرقاً تقنية متقدمة تقوم على الإنتاج الكثيف ومعدلات أرصدة مرتفعة، مع استخدام أعلاف اصطناعية وإضافات كيماوية ومضادات حيوية، لتحسين "كفاءة" الإنتاج. وتحتاج هذه الطرق الجديدة إلى استثمارات رأسمالية كبيرة، وهو ما يُبعد المزارعين الفقراء في أغلب الأحيان عن الدخول في هذا النمط من الإنتاج. ورغم أن طرق الإنتاج الجديدة هذه غالباً ما تلقى التشجيع باسم الحد من الجوع، فإنها قلماً تفيد الفقراء فعلاً. ووفقاً لإحدى الدراسات التي أجريت على استزراع الأريبان:

"كما حدث من قبل في الثورة الخضراء، فإن الثورة الزرقاء تلقى تشجيعاً في أغلب الأحيان بوصفها طريقة للمساعدة في إطعام الجياع في العالم بزيادة المعروض من الأغذية التي يتيسر شراؤها... كانت نتيجة الثورة الزرقاء هي العكس تماماً... فمن أهم المشكلات الاجتماعية التي حددها السكان المحليون باعتبارها جزءاً من التوسع في الثورة الزرقاء، فقدان الموارد التجارية، مثل مناطق أشجار المنغروف، ومصبات الأنهار، ومناطق الصيد، التي يعتمد عليها السكان المحليون في أنشطتهم المعيشية والتجارية على السواء. وقد أدى الاستزراع التجاري للأريبان إلى تشريد المجتمعات المحلية، وتفاقم النزاعات، واستثارة العنف حول حقوق الملكية والاستئجار، وإلى الحد من جودة مياه الشرب وكميائها، وتفاقم انعدام الأمن الغذائي المحلي، وتهديد صحة الإنسان"^(٤٣).

٥٣ - في قضية مثيرة في الهند حول استزراع الأريبان وتأثيره على معيشة السكان، حكمت المحكمة بأن الضرر الذي يسببه استزراع الأريبان أسفر عن فقدان مساحات كانت تستخدم في عمليات الاستزراع المعيشية لصالح إنتاج الأريبان من أجل التصدير، وضياع فرص

الاستمتاع بالشواطئ التي أصبحت مهمة لإنزال المصيد، وفقدان فرص الحصول على مياه نقية للشرب، مع عدم وجود نظام كاف للصرف الصحي ”مما يسبب أمراضا ناجمة عن المياه وأمراضا جلدية وأمراضا في عيون مَن يلامسون هذه المياه“^(٤٤). وبالإضافة إلى ذلك، فإن استزراع الأريبان لم يسفر عن زيادة فرص العمل، ثم إن الأضرار التي حدثت في النظام الإيكولوجي وفي معيشة السكان تعتبر أكبر من مجموع المكاسب التي تحققت من تربية الأريبان. وتوحي هذه القضية بأن الصيادين المحليين الذين يعملون في البحار والمزارعين في الحقول فقدوا سبل معيشتهم وإنتاجهم من طعام الكفاف نتيجة التوسع في إنتاج الأريبان، سواء بفعل الاستيلاء على الأراضي أو بفعل الآثار البيئية.

٥٤ - ورغم أنه من الصحيح تماما أن استزراع الأسماك قد يخلق فرصا للعمل، لا سيما إذا حدث على نطاق ضيق، فإن المنظمات غير الحكومية تحدد الادعاء الشائع بأن استزراع الأسماك لأغراض التصنيع يزيد من فرص العمل أمام الفقراء، ويثبت أن هذا الاستزراع يقضي في أغلب الأحيان على سبل المعيشة المحلية الأخرى التي تخلق فرصا أكثر للعمل. من ذلك مثلا أن تربية الأريبان في الهند قضت على إنتاج الأرز الذي يقوم به صغار المزارعين على امتداد السواحل، كما انخفضت المستويات الإجمالية لفرص العمل. وفي الوقت الذي يحتاج فيه هكتار الأرز إلى ٧٦ عاملا في المتوسط، فإن الهكتار المستخدم في تربية الأريبان لا يستخدم سوى ٢٦ عاملا. ووفقا لما قاله الناشط فاندانا شيفا، فإن مجموع إيرادات تصدير إنتاج الأريبان في تاميل نادو (٨٦٨ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة) جاء على حساب فقدان فرص عمل ودمار للبيئة يقدران بمبلغ يفوق ذلك كثيرا (١,٣٨ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة)^(٤٥).

نهج الحق في غذاء من مصايد الأسماك

٥٥ - إن الحق في الغذاء هو حق من حقوق الإنسان، تلتزم بموجبه الحكومات قانونا، بضمان توفير القدرة المادية والاقتصادية لكل فرد على الحصول على الغذاء. وينطوي الحق في الغذاء على إلزام الحكومات بضمان فرص الحصول المادي والاقتصادي للجميع دون تمييز على كمية كافية وجيدة من الغذاء. وهو يتطلب أيضا من الحكومات أن تفي بالتزاماتها باحترام الحق في الغذاء وحمايته والوفاء به، كنا جاء في مقدمة هذا التقرير.

٥٦ - بالنسبة لمصايد الأسماك، فإن الالتزام باحترام الحق في الغذاء يعني عدم اتخاذ الدولة لأي إجراءات قد تحرم الناس بصورة تعسفية من فرصهم القائمة للحصول على غذاء كاف. والالتزام بحماية هذا الحق يعني ضرورة إنفاذ الدولة للقوانين التي تمنع أي طرف ثالث، بما في ذلك ذوي النفوذ والشركات، من حرمان الأفراد من فرص حصولهم على غذاء كاف.

وأخيراً، فإن الالتزام بالوفاء بهذا الحق (تيسيره وتقديمه) يعني ضرورة أن تتخذ الدولة إجراءات إيجابية لتحديد الفئات المستضعفة وأن تضع وتنفذ سياسات وبرامج مناسبة تكفل لها فرص الحصول على غذاء كاف، بتحسين قدرتها على إطعام نفسها. وكحل أخير، فإن الحكومة مطالبة أيضاً بتقديم غذاء كاف إلى أولئك الذين لا يستطيعون إطعام أنفسهم، لأسباب خارجة عن إرادتهم. ومن الأمور الجوهرية أيضاً ضرورة كفالة وجود مشاركة ومساءلة وفرص للتوصل إلى حلول فعالة في جميع الأوقات وعلى جميع مستويات تنفيذ الحق في الغذاء. فالحكومات ملزمة بضمان التحقيق التدريجي للحق في الغذاء.

٥٧ - من الأمور الحيوية ألا تكون التغييرات التي تحدث في صناعة صيد الأسماك عاملاً وراء حدوث زيادة في انعدام الأمن الغذائي وألا تقلل من فرص الحصول المادي أو الاقتصادي لمجتمعات الصيد أو المجتمعات المحيطة بها على الغذاء. إذ أن ذلك معناه التراجع عن أعمال الحق في الحصول على غذاء كاف. فالالتزام بالحكومات بالإعمال المستمر للحق في الغذاء يعني إحداث تحسُّن مستمر في مستوى معيشة الناس وفي أمنهم الغذائي، لا إحداث تدهور في هذا المستوى أو الأمن.

٥٨ - إن الالتزام باحترام الفرص القائمة لحصول الناس على الغذاء يتعرض للانتهاك في كثير من الأحيان، لا عن طريق أعمال مباشرة فحسب، بل وعن طريق السياسات التي فشلت في حماية المصايد الحرفية والمعيشية. فقبل سنّ أي تشريعات أو إدخال أي تعديلات على السياسات في صناعة الصيد ينبغي القيام بعمليات تقييم لحقوق الإنسان والآثار الاجتماعية لهذه التشريعات والتعديلات لقياس ما سيترتب عليها من نتائج لو فقد الصيادون فرص حصولهم على مواردهم التقليدية من الصيد، كما حدث في الحالات السابق ذكرها في شيلي، وجنوب أفريقيا، والاتحاد الروسي. فحرمان الناس من سُبل معيشتهم ومن فرص حصولهم على الغذاء دون تعويض، أو حرمانهم من ذلك بطريقة تقوم على التمييز أو بطريقة تعسفية، يُعتبر انتهاكاً للالتزام باحترام ما يتوفر لهم حالياً من سُبل الحصول على الغذاء. وينطبق ذلك بشكل خاص على الحالات التي لا تتوفر فيها فرص بديلة للعمل، لا سيما عندما تفشل الهياكل الجديدة لصناعة الصيد في توفير أعداد من فرص العمل مساوية لما ضاع بسبب إعادة الهيكلة. ولا بد من كفالة فرص الحصول على الموارد وتقديم التعويضات في الحالات التي تترك فيها عمليات إعادة التخصيص لمجتمعات الصيد التقليدية دون فرص للحصول على الموارد التقليدية لهذه المجتمعات.

٥٩ - وفي كثير من الحالات، يحدث أيضاً إخلال بالالتزام بحماية الحق في الغذاء. ففي حالة الاتحاد الروسي التي سبقت الإشارة إليها أعلاه مثلاً، هلكت أسماك السالمون المحلية بسبب

متفجرات الأعماق التي استخدمتها الشركات في العمليات السيزمية للتنقيب عن النفط، مثل شركة إسو وشركة بريتيش بتروليم، فلي مياه خليج نيبسكي والساحل الشمالي الشرقي لجزيرة سخالين، دون إجراء أي مشاورات أو دفع تعويضات للمجتمعات المحلية. وهو ما يعني الإخلال بالالتزام باحترام الحق في الغذاء.

٦٠ - وكثيرا ما يكون هناك إخلال بالالتزام بالوفاء بالحق في الغذاء أيضا. فهذا الالتزام يتعرض للتجاهل عندما لا تكون هناك سياسات أو برامج لتحسين مجتمعات صيد الأسماك أو استزراعها، وكفالة فرص حصول هذه المجتمعات على الموارد، لا سيما عندما تؤدي التغييرات التي تحدث في هذه الصناعة إلى ترك المجتمعات الفقيرة المهمشة دون وسيلة عيش بديلة ودون فرص عمل أخرى. وكحل أخير، لا بد للحكومة أن تقدم المساعدة إلى أولئك الذين لا يستطيعون إطعام أنفسهم وأن تقيم لهم شبكات أمان. بيد أن ضمان توفير سبل معيشة للناس بحيث يستطيعون إطعام أنفسهم بكرامة، يجب أن يحظى بالأولوية. وهناك بالفعل نماذج إيجابية عديدة تبين أن بالإمكان دعم الصيادين الحرفيين وصيادي الكفاف. فقد اعتمدت البرازيل على سبيل المثال برنامجا شاملا لدعم وتنمية المصايد الحرفية. أما على المستوى الإقليمي، فإن بلدان أمريكا اللاتينية هي في الوقت الحاضر بصدد إنشاء "مشروع إقليمي للمصايد الحرفية" لدعم الصيادين الحرفيين في جميع بلدان الإقليم. وسوف يساعد هذا المشروع في ضمان عدم تجاهل مجتمعات الصيد التقليدية.

خامسا - الاستنتاجات والتوصيات

٦١ - يقدم المقرر الخاص التوصيات التالية:

(أ) لا بد من تغيير اتجاه الزيادة التي تحدث في حالات الجوع ونقص التغذية في العالم. فلا بد للحكومات أن تنفذ الالتزامات التي أُعلن عنها في مؤتمر القمة العالمي للأغذية المعقودين عامي ١٩٩٦ و ٢٠٠٢ والالتزامات التي وردت في إعلان الألفية. وعلى جميع الحكومات الأطراف في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أن تتخذ إجراءات فورية لضمان التحقيق التدريجي للحق في الحصول على غذاء كاف، بما يتفق مع التزاماتها بحقوق الإنسان الدولية؛

(ب) يجب على حكومة السودان وحكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تتوقفا عن انتهاك حق شعبيهما في الغذاء. وعلى حكومة إسرائيل، طبقا لالتزاماتها باعتبارها السلطة القائمة بالاحتلال بموجب حقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني، أن تحجم عن انتهاك الحق في الغذاء في الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما يجب على حكومة

الولايات المتحدة الأمريكية أن تحجم عن فرض إجراءات على مواطني كوبا قد تؤدي إلى انتهاك حقهم في الغذاء؛

(ج) على الحكومات أن تستكمل المفاوضات حول المبادئ التوجيهية الطوعية، وأن تعمل على أن تكون هذه المبادئ وسيلة عملية تسمح بتحقيق الحق في الغذاء للجميع كهدف مشترك. وعلى الحكومات أن تركز في المرحلة النهائية من المفاوضات على هدف حماية الحق في الغذاء، وعلى الأخص بالنسبة للمجتمعات الفقيرة والمهمشة في مختلف أنحاء العالم، وهي المجتمعات التي كثيرا ما يُنتهك حقها في هذا المجال؛

(د) لا ينبغي للحكومات أن تنفذ أي سياسات أو برامج تتعارض مع التزاماتها القانونية بإعمال الحق في الغذاء. ومعنى التحقيق التدريجي في الغذاء، إحداث تحسين مستمر في مستويات الأمن الغذائي بمرور الوقت. فأي إجراءات تقوم على التمييز أو أي إجراءات تعسفية تبعد الفقراء عن الحصول على مواردهم، أو تستبعد حقهم القائم في الغذاء، هي إجراءات غير مقبولة؛

(هـ) في حالة المجتمعات المحلية التي تعتمد على الأسماك والموارد السمكية، يجب على الحكومات أن تمتثل لالتزاماتها باحترام الحق في الحصول على غذاء كاف، وحماية هذا الحق والوفاء به. ومعنى هذا أن الحكومات ينبغي أن تضمن عدم استبعاد الصيادين الحرفيين وصيادي الكفاف بصورة تعسفية من الحصول على مواردهم السمكية. كما يجب على الحكومات أن توفر الحماية لمصايد الأسماك الصغيرة من الآثار السلبية للأعمال التي تقوم بها الشركات أو الجهات الفاعلة الأخرى في القطاع الخاص. ولا بد أن تحظى حماية مصادر العيش بالأولوية في المرحلة الأولى. كما ينبغي أن تكون هناك تعويضات كافية عن أي فقدان للفرص القائمة للحصول على الموارد هؤلاء الذين لم يحظوا باحترام أو حماية لسبل معيشتهم ولأمنهم الغذائي. وعندما تكون هناك سياسات لإعادة هيكلة صناعة الصيد، لا بد أن تكفل الحكومات احترام احتياجات المجتمعات الفقيرة والمهمشة. وكل تحليل للآثار المترتبة على التغيرات التي تحدث في السياسات أن يتناول الآثار التي يحتمل أن تقع على كل الفئات، وأن يضمن تلبية جميع الاحتياجات بطريقة تتلافى حدوث التراجع في إعمال الحق في الحصول على غذاء كاف؛

(و) في إعلان كيوتو، الصادر عن المؤتمر الدولي المعني بالمساهمة المستدامة لمصايد الأسماك في الأمن الغذائي، وافقت الحكومات في عام ١٩٩٥ على أن تجارة الأسماك ينبغي أن تعزز الأمن الغذائي لا أن "تؤثر تأثيرا عكسيا على الحقوق والاحتياجات التغذوية لأولئك الذين تمثل الأسماك ومنتجاتها عاملا حاسما بالنسبة

لصحتهم ومعيشتهم^(٤٦)“. وقد جاء في المادة ٢٨ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أن ”من حق كل فرد أن يكون له نظام اجتماعي ودولي تتحقق فيه [هذه] الحقوق والحريات .. بصورة كاملة“ كما جاء في الفقرة ٢ من المادة ١١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أن على الدول الأطراف أن تتخذ إجراءات ”لتكفل توزيعا عادلا لإمدادات العالم من الغذاء بالنسبة للاحتياجات“. وبناء على ذلك، فإن جميع الحكومات عليها مسؤولية أن تكفل ألا يكون لأنشطتها تأثيرات سلبية على حق سكان البلدان الأخرى في الغذاء، وأن تسعى إلى ضمان التوزيع العادل للموارد.

٦٢ - إنه لعار على البشرية أن تشهد اليوم - ونحن في عام ٢٠٠٤ - وفاة طفل دون سن الخامسة من عمره كل خمس ثوان جراء أمراض لها صلة بالجوع. ولم يعد بإمكاننا الاستمرار في ترك الناس يموتون جراء الجوع وسوء التغذية المزمن. كيف نستطيع أن نستمر في الحياة مع وصمة العار هذه؟ لقد حان الوقت لإنفاذ الحق في الغذاء.

الحواشي

- (١) برنامج الأغذية العالمي، ٢٠٠٤ خريطة الجوع في العالم. زاد المعدل عن طفل واحد كل سبع ثوان منذ صدور خريطة الجوع عام ٢٠٠١.
- (٢) منظمة الأغذية والزراعة ”إعمال الحق في الحصول على غذاء كاف: نتائج ست دراسات حالة (IGWG/RTFG/INF4) صفحة ١٣، ويمكن الحصول عليها من العنوان التالي: <http://ftp.fao.org/docrep/fao/meeting/008/j12475e.pdf>.
- (٣) للحصول على مزيد من المعلومات انظر: <http://www.prosalus.es/derechoAl/deDerecho.asp>.
- (٤) للحصول على مزيد من المعلومات انظر: <http://www.fian.org>.
- (٥) منظمة العفو الدولية، ٢٠٠٤ ”الجماعة في الحقوق: حقوق الإنسان وأزمة الغذاء في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية“.
- (٦) نفس المرجع السابق.
- (٧) نفس المرجع السابق.
- (٨) انظر <http://www.state.gov/documents>.
- (٩) الهدف ٧-٤ من خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية.
- (١٠) اجتماع المنظمات غير الحكومية، ”التقييم النهائي: ليست مثالا للإرادة السياسية“، الصادر في ١٠ تموز/ يوليه ٢٠٠٤.
- (١١) انظر تقارير منظمة الأغذية والزراعة على الموقع <http://www.fao.org/righttofood/en/index.html>.
- (١٢) انظر التقرير الخامس للمقرر الخاص الموجود على الموقع www.righttofood.org.
- (١٣) اجتماع المنظمات غير الحكومية، مرجع سبق ذكره.
- (١٤) هذه التقارير والدراسات القطرية موجودة على الموقع <http://www/fao.org/righttofood/en/index.html>.

- (١٥) انظر نشرة منظمة الأغذية والزراعة "تربية الأحياء المائية: ليست مجرد صناعة للتصدير، على الموقع <http://www.fao.org/english/newsroom/focus/2003/aquaculture.htm>
- (١٦) G. Kent. 2003, *Fish Trade, Food Security and the human Right to Adequate Food*
- (١٧) منظمة الأغذية والزراعة، حالة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في العالم ٢٠٠٢.
- (١٨) المرجع السابق.
- (١٩) المرجع السابق. ووفقا لإحصاءات منظمة الأغذية والزراعة، فإن ما يقرب من ٤٧ في المائة من مجموعات الأرصد أو الأصناف السمكية البحرية الرئيسية قد استُغلت بالكامل ولم تعد هناك توقعات معقولة بالتوسُّع فيها، وهناك ١٨ في المائة أخرى من مجموعات الأرصد أو الأصناف التي استُغلت بإفراط، و ١٠ في المائة أصبحت مستنفدة أو أنها تتعافى من الاستنفاد، بما يترك ٢٥ في المائة فقط من مجموعات الأرصد أو الأنواع التي لم تستغل بالقدر الكافي أو كان استغلالها متوسطا.
- (٢٠) اتفاق حفظ وإدارة الأرصد السمكية المتداخلة المناطق والأرصد السمكية الكثيرة الارتحال (المادة ٥ '١' والمادة ٢٤) لعام ١٩٩٥.
- (٢١) الصندوق العالمي للطبيعة، تحول التيار عن دعم الصيد: هل تستطيع منظمة التجارة العالمية أن تقوم بدور إيجابي؟
- (٢٢) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ٢٠٠٤، مصايد الأسماك والبيئة: دعم المصايد والإفراط في الصيد: نحو مناقشة بنّاءة.
- (٢٣) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ٢٠٠٤، مصايد الأسماك والبيئة: دعم المصايد وإدارة الموارد البحرية: دروس مستفادة من دراسي الأرجنتين والسنغال.
- (٢٤) المرجع السابق.
- (٢٥) انظر http://www.worldwildlife.org/oceans/pdfs/access_agreements.pdf
- (٢٦) منظمة الأغذية والزراعة، بيان صحفي، "مداولات بين البلدان حول استراتيجيات إدارة طاقات الأساطيل والتصدي للصيد غير المشروع" ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤.
- (٢٧) الجمعية الدولية لمساندة العاملين في الصيد، ٢٠٠٠، حلقة عمل حول المنظور الجنساني ومجموعات الصيد الساحلية في أمريكا اللاتينية، انظر <http://www.icsf.net/jsp/publication/reports/Workshop-withmap.pdf>
- (٢٨) G. Kent، المرجع السابق.
- (٢٩) انظر <http://www.bcafc.org>
- (٣٠) G. Kent، المرجع السابق.
- (٣١) G. Kent، المرجع السابق.
- (٣٢) شبكة المعلومات والعمل بشأن أولوية الغذاء والرابطة الروسية للشعوب الأصلية في الشمال، ومعهد الإيكولوجيا وأنتروبولوجيا العمل، ٢٠٠٣، "الحق في الحصول على غذاء كاف (المادة ١١)، وانتهاكات هذا الحق في الاتحاد الروسي، والمعلومات الموازية للتقرير الدوري الرابع للاتحاد الروسي المقدم من الحكومة الروسية إلى اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (E/C.12/4/Add.10) ".
- (٣٣) شبكة المعلومات والعمل بشأن أولوية الغذاء والرابطة الروسية للشعوب الأصلية في الشمال، ومعهد الإيكولوجيا وأنتروبولوجيا العمل، ٢٠٠٣، المرجع السابق.

- (٣٤) Isaacs. M., 2004, "Understanding the social processes and politics of implementing a new fisheries policy, the Marine Living Resource Act 18 of 1998. in South Africa"
- (٣٥) .Fisherfolk public hearing (an NGO initiative that looked into fishing licences for fisherfolk), Kalk Bay and .Hermanus, August 2004
- (٣٦) المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٢.
- (٣٧) John Kurien, 2002, *The Blessing of the Commons: Small Scale Fisheries, Community Property Rights, and Coastal Natural Assest*. Political Economy Research Institute, University of Massachusetts Amherst, .Conference Paper Series No.2
- (٣٨) منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٤، تربية الأحياء المائية - التجارة، والاتجاهات، والمعايير، والتوقعات.
- (٣٩) R. L. Naylor, R. J. Goldberg, J. H. Primavera, N.Kautsky, M C. M. Beveridge, J. Clay. C. Folkes, J. Lubchenco, H. Mooney, M. Troell, 2000, "Effect of Aquaculture on World Fish Supplies", *Nature*, vol. 405, pp.1017-1024
- (٤٠) .Supreme Court of India, *S. Jagannath v. Union of India (Aquaculture case)*, WP 561/1994 (1996.12.11)
- (٤١) S. C. Stonich, I. De. La Torre, 2002, "Farming shrimp, harvesting hunger: the costs and benefits of the .Blue Revolution"
- (٤٢) .Supreme Court of India. *Aquaculture case*
- (٤٣) Lahiri, D. L. (ed.). "Pink Revolution: Right to Livelihood of the coastal poor. A case study on shrimp .monoculture. Kolkata, India
- (٤٤) إعلان كيبوتو الصادر عن المؤتمر الدولي المعني بالمساهمة المستدامة لمصايد الأسماك في الأمن الغذائي المعقود في عام ١٩٩٥.